الثورة الحيوانية بعد ٢٥ يناير ٢٠١١

د.مصطفي فايز

من الواضح حتى الأن أن الثورة المجيدة مازالت فى مهدها ولم تحقق كل أهدافها والشعار الأول وهو «عيش» قد يعتقد أن هذا يعنى الخبز ولأن بالخبز وحده لايستطيع الإنسان أن يعيش حياة كريمة فالدقيق الذى يصنع منه الخبز لا يحتوى على المكونات الغذائية التى يحتاجها الإنسان وهنا بقصد بالعيش (رغيف الخبز - كوب اللبن - قطعة من اللحم - ثمرة فاكهة - خضروات) والثروة الحيوانية تدخل بطريق مباشر وغير مباشر فى كل هذه المكونات ولكى تباشر الثروة الحيوانية فى تأدية هذه المهمة فلابد أن تكون سليمة معافاة من العلل المرضية لأن الحيوان المريض لا ينتج وإذا أنتج سيكون انتاجه وبال على مستهلكه.

الوضع الراهن للثروه الحيوانيه بشكل عام غير مرضى فمازالت انفلوانزا الطيور متوطنة و متربصة بالثروة الداجنة والسؤال الذي يجب طرحه الآن إلى متى نستوطن أمراض الدواجن وندعى ان هذه هي الصناعة الواعدة في خطر ومن وجهة نظري عن نعطى هذه الصناعة حقها في مصر ونقول عليها صناعة تجميع الدواجن حيث اننا لا نملك من الصناعة سوى مكان التربيه و العمالة و باقي السلسله مستورده من مكونات العلائق والأدوية واللقاحات واستيراد الأصول الوراثية واعني بيض الدجاج المخصب وكذلك استهلاك الدواجن وغيرها حيث لا يخلو ماء شرب الدواجن يوميا من أدوية او لقاحات وارجو ان تراجعوا كم الدواء المستورد او المحلى والمستهلك وعدد الدجاج المنتج لمعرفة مثبطات الدواء في لحوم الدواجن وذلك ولا تقلل من أهمية الزرق حيث يتم استخدامه في تسميد الأرض ومدى خطورته على التربة الزراعية وعلى ما قد يمتصة النبات.

ما سبق لن يضع له حلا سوى البحث العلمي الجاد الذي لا يلقى الاهتمام المطلوب لحل هذه المعدلات المرضية والإنتاجية و البيئية و أقول ألم يحن الأوان للنظر للشعب المصري وما يعانيه للارتقاء به لينعم بعيش صحي آمن.

أما بالنسبة المكونات الأخرى للثروة الحيوانية من أبقار و أغنام وجاموس وماعز وإبل ونفسي امتلكت الفلاح ما يقدر ب ٩٠ % من اعدادها وهي في حالة يائسة لا تجد من يرعاها غذائيا وصحيا والجهات الحكومية القائمة على تقديم الخدمات لها لا تملك الميزانية التي تقدمها الدولة لعمل أي شيء فتكفى بالكاد ب ٤٠ % من ثمن اللقاحات واعتقد انه تحصين ٤٠ % من الحيوانات لن يؤدي إلا إلى كوارث أكثر وعدم التحصين هو الاجدر ولا يسبب اهدار الاموال الدولة فإما أن تقدم الخدمات البيطرية كما يجب أو لا تقدم.

عذرا لما قدمت من حقيقة ولكن هل هذا يعنى أنه لا يوجد إصلاح؟ لايمكن الإصلاح بأن يعطى كل ذى حق حقه وأن يعاد هيكلة وزارة الزراعة وتحديد المسئوليات وتوفير الميزانية اللازمة وإعادة تأهيل المسئولين بأحدث الوسائل والنظم المتبعة فى الدول المتقدمة وأود أن أقول إن مستوى الأطباء البيطريين لا يقل عما هو موجود بالمنظمات البيطرية العالمية ولكن ينقصهم اتخاذ القرارات ومخاطبة المسئولين بكل وضوح عن أوضاع الثروة الحيوانية المهدرة ...

والله الموفق.